تداعيات الحرب
الإيرانية - الإسرائيلية

على الاقتصاد الحوثي
انهيار منظومة التبعية
وتآكل الاستقرار النقدي

يونيو 2025

ERF
منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

تابعنا الان

الملخص التنفيذي:

أحدثت الحرب الإيرانية - الإسرائيلية تغيرًا جذريًا في البيئة الإقليمية التي اعتمدت عليها جماعة الحوثي منذ نشأتها، واضعة بنيتها الاقتصادية والسياسية أمام مأزق حقيقي، فمنظومة التبعية التي بنتها الجماعة على مدار سنوات، اعتمادًا على الدعم الإيراني المالي واللوجستي والتقني، باتت مهددة بالانهيار نتيجة الضربات الإسرائيلية المتصاعدة التي طالت مراكز القيادة والسيطرة، وشبكات التمويل، ومنشآت البنية التحتية الإيرانية، ما انعكس فورًا على قدرة طهران في الاستمرار بتغذية أذرعها في المنطقة، وفي مقدمتها جماعة الحوثي.

تعتمد الجماعة الحوثية بشكل شبه كلي على إيران في مختلف القطاعات: من الوقود والدواء والسلع، إلى الحوالات والتحويلات المالية غير النظامية، مرورًا بشبكات غسيل الأموال التي يديرها الحرس الثوري عبر واجهات مالية إقليمية، في لبنان والعراق، ومع اندلاع الحرب، وتعرض هذه الشبكات لضربات مباشرة، بات وصول السلع المدعومة والتمويل السري شبه متعذر، ما يعني توقف تدريجي في شرايين الحياة الاقتصادية التي كانت تحافظ على التماسك النسبي في مناطق الحوثيين.

في ظل هذا الانقطاع، تظهر بوادر تآكل استقرار السوق والعملة بشكل متسارع، فالحاجة إلى تعويض النقص عبر الاستيراد من أسواق بديلة، مع ارتفاع كلفة الشحن، سيفاقم من الضغوط على الدولار ويزيد من الانهيار في قيمة الريال اليمني في مناطق سيطرة الحوثيين، خاصة مع تلاشي التدفقات المالية التي كانت تأتي من طهران عبر الوسطاء. وسيفتح ذلك الباب أمام تفشي المضاربة، وتوسّع السوق السوداء للعملات، وفقدان أي قدرة للحوثيين على ضبط الإيقاع النقدي حتى داخل مناطقهم.

كما أن اضطراب شبكات غسل الأموال والتحويلات، والتي كانت توفر للجماعة ملايين الدولارات شهريًا عبر شركات صرافة موالية وواجهات تجارية، بات يهدد قدرة الحوثيين على تمويل الأنشطة العسكرية والطائفية، ما يضعف قبضتهم على مؤسسات الدولة المختطفة، ويفتح المجال لصراعات داخلية على النفوذ والموارد، بين أجنحة الجماعة ذاتها.

ولا يقتصر التأثير على الجانب المالي فقط، بل يمتد إلى القطاع الخاص الذي يعاني أصلًا من التضييق الحوثي، حيث ستنهار شبكات الشركات الواجهة التابعة للجماعة، ما يفاقم الأزمة المعيشية، ويزيد من الاحتقان الاجتماعي، في وقت تفتقد فيه الجماعة للخيارات البديلة وللشرعية السياسية والاقتصادية.

بهذا المعنى، فإن الحرب الإيرانية - الإسرائيلية لا تُحدث فقط تصدعًا في بنية التمويل الخارجي للحوثيين، بل تكشف كذلك هشاشة نموذجهم الاقتصادي القائم على التبعية، والجباية، والتلاعب النقدي، ومع تصاعد تداعيات الحرب، واستمرار الضربات الموجهة للبنية الإيرانية، تتجه الجماعة نحو مواجهة أزمة وجود حقيقية، يكون فيها استمرار السيطرة أكثر كلفة من احتمال الانهيار، ما قد يفتح الباب لتحولات داخلية جوهرية، وضغوط دولية متزايدة، تعيد خلط الأوراق في اليمن والمنطقة.

مقدمة:

منذ نشأة جماعة الحوثي كقوة مسلحة في اليمن، ارتبطت علاقتها بشكل عضوي بإيران، لا سيما في الجوانب المالية والاقتصادية. ونتيجة لهذه العلاقة، نشأت منظومة اقتصادية هجينة في مناطق سيطرة الحوثيين تعتمد على الإمدادات الإيرانية والمعونات والتهريب وغسل الأموال.

ومع اندلاع الحرب بين إيران وإسرائيل، باتت هذه المنظومة مهددة بالتفكك، مما يفتح الباب أمام أزمة اقتصادية متفاقمة داخل مناطق الحوثيين.

إن الحرب الإيرانية- الإسرائيلية لا تمثل فقط تحولا استراتيجيًا في المشهد الإقليمي، بل تحمل في طياتها تداعيات كارثية على الجماعة الحوثية من الناحية الاقتصادية. فبانهيار الدعم الإيراني، تتكشف هشاشة النموذج الاقتصادي الحوثي، وتظهر تبعيته المطلقة للخارج، ما قد يدفع بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون نحو أزمة اقتصادية شاملة، قد لا تصمد معها سلطتهم طويلا.

طبيعة الاعتماد الاقتصادي للحوثيين على إيران

اعتمدت جماعة الحوثي منذ انقلابها على الشرعية في ٢٠١٤ على دعم إيراني متعدد الأوجه يشمل:

١- النفط والسلع والبضائع: من وقود وأدوية ومواد غذائية ومستلزمات صناعية.

هيمنة السلع الإيرانية وتحوّل الأسواق اليمنية إلى امتداد استهلاكي لطهرانتشهد الأسواق في مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي تزايدًا ملحوظا في المنتجات الإيرانية بمختلف أنواعها، ما يعكس علاقة التبعية الاقتصادية التي نسجتها الجماعة مع طهران طوال سنوات الحرب. فمن السجاد إلى الزبيب، ومن العصائر إلى الأدوية، تغزو البضائع الإيرانية رفوف المتاجر ومراكز البيع بالجملة، في مشهد يعكس استراتيجية ممنهجة لإعادة تشكيل الخارطة التجارية والاستهلاكية داخل مناطق الحوثيين، وتحويلها إلى سوق مفتوح للمنتج الإيراني، بعيدًا عن أي منافسة محلية أو إقليمية.

تصفية الوكلاء وتحجيم القطاع الوطني لصالح الوارد الإيراني

لم تقتصر العلاقة الحوثية-الإيرانية على فتح الموانئ أمام تدفق السلع، بل اتخذت طابعًا أكثر عدوانية تجاه الاقتصاد الوطني. حيث سعت ميليشيا الحوثي إلى ابتلاع الوكالات التجارية الكبرى ومحاربة الشركات الوطنية الإنتاجية، عبر إجراءات مقصودة تشمل فرض القيود، حجب التراخيص، وفتح المجال الحصري للمنتجات الإيرانية.

تناقض الشعارات الزراعية مع واقع الهيمنة الإيرانية

رغم الشعارات المعلنة التي ترفعها الجماعة حول دعم المنتج الزراعي المحلي وتشجيع الاكتفاء الذاتي، إلا أن الواقع يكشف عن توجه مناقض، يتمثل في إغراق السوق بالمنتجات الزراعية الإيرانية. فالفواكه، المكسرات، الزبيب، والتوابل الإيرانية تسيطر على الأسواق، في حين يواجه المزارعون اليمنيون منافسة غير عادلة في ظل الدعم الضمني الذي تمنحه الجماعة لتلك الواردات , بينما تتدهور البنية الزراعية المحلية وتخسر الأسر الفلاحية مصادر دخلها، وهو ما يعمّق الأزمة المعيشية في ظل الحرب الإقليمية المتصاعدة.

النفط والغاز الإيرانيان.. شرايين التمويل الحوثي في عباءة "المعونات"

منذ السنوات الأولى للحرب، شكّل النفط الإيراني أحد أبرز مصادر الدعم غير المباشر لجماعة الحوثي، في إطار تحالف سياسي وأيديولوجي بين الجماعة وطهران. ومع أن شحنات الوقود الإيرانية تصل عادة إلى ميناء الحديدة تحت غطاء "مساعدات إنسانية"، إلا أن الجماعة تتعامل معها كإمدادات حربية واقتصادية حيوية، تُعاد تعبئتها وتسويقها داخل السوق اليمنية بأسعار مرتفعة، لتتحول قيمتها وأرباحها إلى وقود فعلي لاستمرار آلة الحرب الحوثية.

لم تعد شحنات النفط الإيراني وحدها المصدر الخفي لتمويل جماعة الحوثي، بل امتد الأمر ليشمل مادة الغاز المنزلي التي باتت تصل إلى الموانئ الواقعة تحت سيطرتهم كجزء من الدعم الإيراني غير المعلن. فمنذ منتصف عام ٢٠٢٤، أقرت الجماعة منع دخول شاحنات الغاز اليمني المنتج من حقول مأرب، واستبداله بشكل ممنهج بـ"الغاز المستورد"، والذي يصل غالبًا كمعونات إيرانية تُمرر تحت غطاء التعاون الإنساني أو الدعم اللوجستي الطارئ.هذا التحوّل الاستراتيجي في ملف الطاقة لم يكن مجرد إجراء اقتصادي، بل خطوة مدروسة لتعزيز الاعتماد الكامل على الإمدادات الإيرانية، ما يضمن للحوثيين مصدرًا مجانيًا للغاز يُباع لاحقًا بأسعار مرتفعة للمواطنين في مناطقهم. وتستخدم قيمته لتمويل أنشطة الجماعة، وتحديدًا في دعم جبهات القتال، وشراء الولاءات، وتمويل الشبكات الإعلامية والتعبوية.

في السياق ذاته، تتواصل عملية إعادة تعبئة الغاز والنفط الإيرانيين داخل منشآت الحديدة وتوزيعها عبر شبكات تجارية تتبع قيادات حوثية بارزة، بينما تُفرض على الوكلاء والموزعين رسوم عالية تصل في بعض الأحيان إلى ٣٠٠% من السعر الحقيقي، وكل ذلك تحت رقابة أجهزة الجماعة الأمنية والاقتصادية. وبينما تُحرم مناطق الحكومة من إيرادات تصدير الغاز اليمني، تستفيد جماعة الحوثي من تحويل المواد الإيرانية - التي يُفترض أن تكون مساعدات مجانية - إلى سلع مدرّة للربح وتمويل الحرب. وبهذا، باتت المشتقات الإيرانية، نفطًا وغازًا، أدوات مركزية في هندسة اقتصاد الحرب الحوثي، ضمن علاقة تكافلية بين طهران وصنعاء، تحكمها المصالح العسكرية والسياسية، وتدفع اليمن ثمنها دمًا وجوعًا وتدميرًا متواصلًا للبنية الاقتصادية والخدمية.

النفط والغاز الإيرانيان.. شرايين التمويل الحوثي في عباءة "المعونات"

وتمكّنت طهران من استخدام النفط كأداة تأثير استراتيجي، تمد بها حلفاءها في اليمن، بينما تمنح الحوثيين قدرة على الصمود الاقتصادي في ظل تقييد صادرات النفط المحلية، وعجز الحكومة اليمنية عن فرض رقابة صارمة على المنافذ الغربية. كما أن استيراد الوقود من إيران يتيح للجماعة تفادي التعامل مع النظام المالي العالمي، حيث تصل الشحنات غالبًا عبر وسطاء وشركات وهمية مسجلة في سلطات موازية، ضمن شبكات تهريب تمارس الغسيل المالي والتحايل التجاري.

تُظهر التقارير أن إيرادات المشتقات الإيرانية تمثل جزءًا كبيرًا من ميزانية الحوثيين، وتُستخدم بشكل مباشر في تمويل الجبهات، ودفع رواتب المقاتلين، ودعم البرامج التعبوية والإعلامية للجماعة. ومع كل شحنة إيرانية جديدة، تتجدد قدرات الجماعة على إطالة أمد النزاع، ليس فقط بالسلاح، بل عبر هندسة اقتصاد حرب متكامل يخنق المواطن ويُنعش أمراء الحرب.

الأدوية الإيرانية

يشكّل قطاع الأدوية أحد أبرز أوجه التغلغل الإيراني في مناطق سيطرة الحوثيين، حيث تمكّنت الجماعة، عبر شبكة من الشركات الواجهة، من إغراق السوق المحلية بمنتجات صيدلانية إيرانية بديلة للأدوية المحلية والمستوردة، ما أدى إلى تعطيل سوق الدواء التقليدي وإخضاعه لمنظومة احتكار ممنهجة. وتشير تقديرات إلى أن فاتورة استيراد الأدوية في مناطق الحوثيين تُقدَّر بنحو ٨٨ مليار ريال يمني سنوياً، وهي كلفة باتت تُدار بشكل شبه حصري عبر قنوات موالية لإيران.تُستخدم هذه الشبكة كأداة تمويل خفيّة للحوثيين، إذ تضمن تدفقاً نقدياً مستقراً يُوجَّه لتمويل أنشطة المليشيا العسكرية واللوجستية. وتستفيد الكيانات الحوثية من الدعم الإيراني في هذا القطاع ليس فقط لتحقيق مكاسب اقتصادية، بل أيضاً لترسيخ التبعية الصحية وتقويض أي بدائل منافسة، ضمن سياسة إيرانية تهدف إلى إحكام السيطرة على مفاصل الاقتصاد الحيوي في اليمن.وتحول هذا القطاع من مجال خدمات إلى أداة حرب اقتصادية تُستخدم لإدامة الصراع، وتجويف البنية الطبية، وتعميق الأزمة الإنسانية.

التمويل :من خلال الحوالات غير الرسمية وغسل الأموال عبر كيانات مرتبطة بالحرس الثوري.

شبكات مالية عابرة للحدود: من سعيد الجمل إلى الشبكة الحوثية الخاصة شكّل القيادي الحوثـي سعيد الجمل، المرتبط مباشرة بـالحرس الثوري الإيراني، أحد الأعمدة الرئيسية في تمويل الحوثيين عبر شبكة مالية عابرة للحدود، امتدت من طهران إلى صنعاء مرورًا ببيروت ودمشق. وقد لعبت هذه الشبكة دورًا حيويًا في تهريب الأموال وتغطية نفقات شراء الأسلحة والممنوعات، ضمن خطة متكاملة لتغذية الحروب بالوكالة التي تديرها إيران في المنطقة.ومع تعرض هذه الشبكة للملاحقات الدولية وتزايد الرقابة عليها، انتقلت ميليشيا الحوثي إلى إنشاء منظومة مالية بديلة خاصة بها، تعمل بعيدًا عن القنوات التقليدية والشركات التي كانت قائمة، والتي واجهت لاحقًا موجات من القمع شملت الاختطاف والمصادرة والإغلاق القسري، في محاولة لفرض اقتصاد موازٍ خاضع كليًا للجماعة

انقطاع الإمدادات الإيرانية.. أزمة اقتصادية مزدوجة

أدى اندلاع الحرب الإيرانية - الإسرائيلية إلى اضطرابات حادة في منظومة الإمدادات التي كانت تمثل شريان الحياة الاقتصادي لجماعة الحوثي في اليمن. فمع تعرّض البنى التحتية المالية واللوجستية الإيرانية لضربات ممنهجة، تراجعت قدرة طهران على الاستمرار في دعم حلفائها الخارجيين، ما انعكس مباشرة على خطوط التهريب غير الرسمي، ونشاط شركات الواجهة، وآليات التحويلات غير القانونية التي تديرها شبكات تابعة للحرس الثوري.

وقد بات من الواضح أن تدفق السلع الحيوية ـ لا سيما الوقود والأدوية والمنتجات الغذائية القادمة من إيران والعراق - قد شهد انكماشًا حادًا، ما ينذر بأزمة عرض سلعي واسعة النطاق، من شأنها أن تعزز الاحتكار وتوسّع نطاق السوق السوداء في مناطق سيطرة الحوثيين.

يمثّل هذا الانقطاع في الإمدادات تهديدًا مباشرًا للاستقرار النقدي، إذ ترافقت الأزمة السلعية مع تراجع حاد في التدفقات المالية الخارجية التي كانت تزوّد الجماعة بالعملة الصعبة، عبر قنوات غير رسمية.

وقد فرض هذا الواقع الجديد على الحوثيين ضغوطًا غير مسبوقة لتوفير الدولار، في ظل غياب مصادر تمويل بديلة، ما اضطرهم إلى اللجوء إلى السوق المحلية ورفع الطلب بشكل مفاجئ.

وكنتيجة لذلك، يتوقع أن تشهد أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني في مناطق الحوثيين ارتفاعًا متسارعًا، تترافق معه موجات تضخمية حادة، تقوّض القدرة الشرائية للمواطنين، وتدفع الاقتصاد الموازي إلى الهيمنة على التعاملات اليومية.

يأتي ذلك بالتزامن مع تكثيف وزارة الخزانة الأميركية من جهودها لتفكيك الشبكات المالية المرتبطة بالحرس الثوري وشخصيات فاعلة مثل سعيد الجمل، ما أدى إلى تجفيف تدريجي للقنوات التي كانت تمكّن طهران من إيصال الدعم المالي واللوجستي إلى الحوثيين عبر بيروت وبغداد وسلطنة عمان.

تسببت هذه التحولات في شلل واضح لشبكات التمويل غير المشروع التي اعتمدت عليها جماعة الحوثي في تمويل عملياتها العسكرية وبناء اقتصاد موازٍ خارج الإطار الرسمي.

ومع انقطاع الدعم الإيراني، سيضطر الحوثيون إلى التوسع في شراء الدولار من السوق المحلية، ما يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في الطلب عليه، وزيادة الضغط على قيمة الريال، خصوصًا في ظل غياب الاحتياطيات النقدية الأجنبية وتهالك أدوات السياسة النقدية الحوثية.

إضافة إلى ذلك، فإن تعطل شبكات غسيل الأموال العابرة للحدود أخرج جزءًا كبيرًا من الاقتصاد غير الرسمي الحوثي عن الخدمة، فقد كانت هذه الشبكات تمثل مصدرًا رئيسيًا لتسييل العوائد غير القانونية من تجارة الوقود والدواء والسوق السوداء، وإعادة ضخها في السوق اليمنية عبر شركات صرافة وكيانات مالية موالية.

انقطاع الإمدادات الإيرانية.. أزمة اقتصادية مزدوجة

أدت العقوبات الأميركية إلى تجميد أرصدة وحظر شركات وكيانات كانت تلعب دور الوسيط في تحويل هذه الأموال، مما أفقد الجماعة أحد أهم أدواتها المالية في إدارة السوق وتغطية النفقات.

في مواجهة هذه الأزمة، يتجه الحوثيون إلى سياسات نقدية أكثر تشددًا تقوم على التوسع في الجبايات المحلية، وفرض رسوم إضافية على السلع والخدمات، وتشديد السيطرة على قطاع الصرافة وتحويل الأموال، كما من المتوقع أن يُعاد طرح أدوات بديلة للتداول النقدي مثل القسائم أو "السندات التمويلية"، في محاولة لتقليل الاعتماد على النقد الفعلي، وهي إجراءات قد تساهم في تعميق أزمة الثقة بالسوق، وتعزيز انكماش التداول النقدي، وتوسيع السوق السوداء.

ختامًا، لا تمثل الحرب الإيرانية - الإسرائيلية مجرد تهديد ظرفي لحالة الاستقرار الاقتصادي الهش في مناطق الحوثيين، بل تكشف عن عمق تبعية الجماعة لمنظومة تمويل خارجي غير مشروعة، يتوقع أن يتم تفكيكها تدريجيًا بفعل العقوبات وانقطاع الدعم الإيراني. وفي ظل غياب مؤسسات مالية مستقلة، وافتقار الجماعة لأي قدرة على استحداث مصادر بديلة للعملة الصعبة أو آليات إنتاج حقيقي، يُرجّح أن يدخل الريال اليمني في مناطق الحوثيين مرحلة انهيار نقدي متسارع، يُنذر بأزمة اقتصادية واجتماعية شاملة، قد يصعب احتواؤها.

انعكاسات على السوق المحلية والقطاع الخاص

سيؤدي الانقطاع المفاجئ للدعم الإيراني إلى نقص حاد في المعروض من السلع والبضائع داخل الأسواق في مناطق سيطرة الحوثيين، نظرًا لاعتماد الجماعة بشكل كبير على السلع القادمة من إيران أو عبر وكلاء في العراق وسوريا. هذا النقص سيفرض واقعًا اقتصاديًا جديدً ا يتمثل في:

- تقلص كبير في حجم ونشاط الشركات المرتبطة بالحوثيين، خصوصًا شركات الواجهة التي كانت تستخدم لتمرير البضائع الإيرانية.
- عودة جزئية لبعض الشركات القديمة التي كانت تعمل في الاستيراد قبل توسع النفوذ الحوثي، ولكن ضمن بيئة محفوفة بالتضييق والمخاطر.
- تفشي السوق السوداء بشكل واسع مع ازدياد الطلب وضعف العرض.
- ارتفاع الأسعار بشكل جنوني نتيجة المضاربات وغياب الرقابة الفعلية.تفشي الاحتكار والغش في غياب منظومة رقابية مستقلة.

كل هذه المؤشرات تنذر بأزمة معيشية خانقة تُعمق من معاناة السكان، وتزيد من احتمالات الانفجار الاجتماعي في حال استمر الانكماش الاقتصادي دون تدخلات إنقاذية.

ولأن الجماعة تعتمد على فرض الجبايات والتدخل في السوق بالقوة، فإنها ستزيد الضغط على التجار والمواطنين، ما قد يؤدي إلى انهيار الثقة في النظام الاقتصادي برمته.

تفكك داخلي محتمل نتيجة الصراع الاقتصادي

مع تراجع الموارد، قد تظهر صراعات داخل الجماعة حول توزيع المال والسيطرة على الموارد النادرة، خاصة في ظل غياب آليات شفافة أو مؤسسات اقتصادية حقيقية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى:

- انشقاقات داخلية.
- صراع بين الأجنحة العسكرية والمالية.
- تآكل الولاءات القبلية والشعبية.

سيناريوهات الحرب والتفاهمات على اقتصاد الحوثيين

أولًا: استمرار الحرب - اختناق لوجستي وتآكل تدريجي للدعم الإيراني

في حال استمرار الحرب بين إيران وإسرائيل، فإن اتساع رقعة الاشتباك الإقليمي وزيادة الضغط العسكري والاقتصادي على طهران قد يؤدي إلى ضعف في قدرتها اللوجستية والمالية على دعم حلفائها في المنطقة، وفي مقدمتهم الحوثيون. ومن المرجح أن تواجه إيران صعوبات متفاقمة في تصدير النفط إلى الجماعة عبر التهريب أو المساعدات، وتقلص في شحنات الغاز المنزلي والوقود المدعوم، والسلع العينية، إلى جانب تعطل التحويلات المالية المرتبطة بالشبكات غير الرسمية مثل تلك التي يديرها سعيد الجمل أو وسطاء مرتبطون بالحرس الثوري الإيراني.

سلاسل الإمداد، التي ظلت تمثّل شريانًا اقتصاديًا للحوثيين، سواء عبر البحر أو من خلال موانئ وسيطة، مرشحة للتعرض للتضييق بفعل تكثيف المراقبة الدولية على الملاحة في البحر الأحمر، وارتفاع احتمالات استهداف السفن المرتبطة بإيران، ما يهدد بانقطاع الإمدادات التي شكّلت مصدرًا رئيسيًا لاستقرار السوق الحوثية. وفي الداخل، ستنعكس هذه الاختناقات على شكل اضطراب في الأسواق، وارتفاع أسعار الوقود والغاز والأدوية، ونقص في السلع الغذائية والاستهلاكية الإيرانية التي أصبحت تحتل موقعًا مهيمنًا في السوق، نتيجة إحلالها بدل المنتجات المحلية والمستوردة سابقًا.

سيؤدي هذا إلى حالة من الاستياء الشعبي واحتقان اجتماعي متزايد، قد يُجبر الجماعة على تعويض العجز عبر مزيد من الضرائب والجبايات والابتزازات المالية، وهو ما ينذر بانكماش اقتصادي خانق في مناطق سيطرتها، مع تزايد احتمالات التمرد الشعبي أو تنامي الاقتصاد الموازي.

ثانيًا: توقف الحرب بموجب تفاهمات - انكماش الدعم والعودة للضغط الدولي

أما في حال توقف الحرب بناءً على تفاهمات دولية أو إقليمية، فإن هذا السيناريو لا يقل تعقيدًا على الحوثيين من استمرار المواجهة. فمن المرجّح أن تلتزم إيران، ضمن أي تفاهم أو صفقة مع الغرب أو دول الإقليم، بتقليص دعمها الخارجي، بما في ذلك الحد من أنشطتها في تمويل وتوريد الأسلحة والوقود للجماعات المرتبطة بها، لتفادي مزيد من العقوبات أو لاستعادة علاقتها بالأسواق الدولية.

بالنسبة للحوثيين، سيعني ذلك تقلّصًا حادًا في تدفق الموارد الإيرانية، سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر، مما سيخلق أزمة مالية كبيرة تؤثر على رواتب عناصر الجماعة، وتكلفة إدارتها العسكرية والإدارية، كما ستضعف قدرتها على تقديم الحد الأدنى من الخدمات، في ظل اقتصاد شبه منهار أصلًا. كما أن عودة الاهتمام الدولي بتطبيق قرارات مجلس الأمن وتفعيل آليات الرقابة على الموانئ والمصارف المحلية وشبكات التحويل، قد تقيد بشكل كبير وصول الدعم المستتر وتكشف شبكات التمويل الإيرانية الحوثية.

سيؤدي هذا السيناريو إلى تزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية داخل مناطق الجماعة، وقد يدفعها إلى توسيع سياسات القمع والملاحقة الاقتصادية، وتكثيف استخدام الجهاز الأمني لفرض السيطرة على الأسواق والقطاع المصرفي، وهو ما سيؤدي إلى تصعيد المواجهة المجتمعية وربما إلى تشظي داخلي في صفوف الجماعة نفسها.

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية - بين الانهيار البطيء أو التكيّف القسري

في ضوء السيناريوهين السابقين، يبرز أمام الحوثيين مساران متناقضان

1- سيناريو الانهيار البطيء: في حال تراجع الدعم الإيراني دون وجود بدائل تمويل حقيقية، ومع استمرار الرقابة الدولية، قد تتعرض المنظومة الاقتصادية الحوثية إلى تفكك تدريجي، تبدأ بإفلاس شركات الصرافة المرتبطة بهم، وتدهور الإيرادات، وانكماش السوق الداخلي، وتفكك شبكة الدعم الاجتماعي، خاصة مع تصاعد الاستياء الشعبي وانعدام الأفق الاقتصادي. كما أن ذلك قد يقوّض البنية التنظيمية والمالية للجماعة، ويقلل من قدرتها على الحفاظ على الولاءات داخل دوائرها.

2- سيناريو التكيّف القسري: في المقابل، قد تلجأ الجماعة إلى إعادة هندسة اقتصادها الداخلي من خلال فرض احتكارات جديدة، والسيطرة الكاملة على تجارة السلع الأساسية، وتوسيع رقعة الضرائب والجبايات، وتسخير القطاع الخاص كأداة مالية لخدمتها، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الإفقار، ورفع نسب البطالة، وتعميق الفجوة بين النخبة الحوثية والشارع. ومع ذلك، فإن هذا التكيّف مرهون بقدرتها على امتصاص الضغوط الخارجية واحتواء الغضب الشعبي، وهو أمر مشكوك في استدامته على المدى الطويل.

في كلا السيناريوهين، يبقى الوضع الإقليمي والدولي، ومدى فعالية السياسات الدولية تجاه إيران والحوثيين، ومدى دعم الحكومة اليمنية والتحالف لبدائل اقتصادية حقيقية، عاملًا حاسمًا في تحديد مسار الاقتصاد الحوثي خلال المرحلة القادمة.

تداعيات الحرب
الإيرانية - الإسرائيلية

على الاقتصاد الحوثي انهيار منظومة التبعية وتآكل الاستقرار النقدي

منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية: منظمة مجتمع مدني متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، تعمل على تعزيز الشفافية وتحقيق الحوكمة الرشيدة في القطاعين الاقتصادي والانساني

زوروا موقعنا
منتدى الإعلام والبحوث الإقتصادية

www.merforum.net